

Financial austerity in Iraq causes and effects on economic performance indicators

التقشف المالي في العراق أسبابه وأثاره على مؤشرات الأداء الاقتصادي

أ.م.د. سمير سهام داود / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد dr.samir_mas@yahoo.com

الباحث / منعم حسين علي monem_hussain@yahoo.com

25
19

OPEN ACCESS

P - ISSN 2518 - 5764
E - ISSN 2227 - 703X

Received:27/6/2018

Accepted:25/9/2018

المستخلص:

يواجه الاقتصاد العراقي تحديات اقتصادية كبيرة تهدد افاق النمو والاستقرار في الامد القصير والمتوسط، فانخفاض الإيرادات النفطية التي يستند عليها العراق في تمويل إجمالي إنفاقه بشقيه التشغيلي والاستثماري أدى إلى ظهور حالة عجز في الموازنة الحكومية، إذ أثرت أزمة أسعار النفط العالمية على إيرادات الحكومة العراقية بشكل سلبي وخصوصاً إن هذا التأثير السلبي تزامن مع زيادة الإنفاق العسكري المتأتي من جراء الظروف الأمنية التي يمر بها البلد، مما أدى بالحكومة العراقية إلى تطبيق إجراءات تقشفية تمثلت في تقليص الإنفاق العام على العديد من المشاريع التي تعد أقل أهمية مقارنة بالمشاريع التي تعد ذات أهمية كبيرة على الصعيد الاقتصادي، إذ إن تطبيق السياسة التقشفية قادت إلى حدوث آثار سلبية على مؤشرات الأداء الاقتصادي تمثلت بانخفاض الإنفاق العام وزيادة الضرائب التي أدت إلى انخفاض الدخل المعد للإنفاق من قبل الأفراد وبالتالي انخفاض الطلب الكلي، كما أن قيام البنك المركزي باتباع سياسة نقدية متشددة من خلال تقليص القروض الممنوحة إلى المصارف التجارية أدى إلى انخفاض الاحتياطات النقدية لدى المصارف التجارية مما أدى ذلك إلى تقليص إجمالي القروض الممنوحة للمشاريع المملوكة من قبل الأفراد وبالتالي أدى ذلك إلى تراجع مستوى النشاط الاقتصادي.

المصطلحات الرئيسية للبحث / التقشف المالي، أسباب التقشف المالي، آثار التقشف المالي



Journal of Economics and
Administrative Sciences
2019; Vol. 25, No.112
Pages:348- 364

*البحث مستل من رسالة ماجستير

المقدمة:

واجهت العديد من الدول ازمات ومشكلات اقتصادية ومالية عديدة تمثلت في انخفاض الإيرادات العامة وعدم قدرتها على تغطية النفقات العامة وظهور حالات عجز في موازنات الدول وانعكاسات العجز السلبية على الأوضاع الاقتصادية والمالية في تلك الدول ونتيجة لذلك أصبح الاهتمام مركزا على موضوع التقشف المالي واخذ الخبراء الاقتصاديون والماليون يطالبون الحكومات باتباع سياسات مالية متوازنة تدعو الى ضبط الانفاق العام والعمل على توزيع الموارد المالية المتاحة بشكل يحقق أكبر استفادة ممكنة من تلك الموارد.

اذ مارست تلك الاقتصادات سياسة التقشف المالي، على الرغم من المعارضة الشعبية حيال تطبيق هذه السياسة، اذ تقوم تلك الاقتصادات بزيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة إيراداتها والتي تعد احد الحلول لمعالجة مشكلة العجز الحاصل في موازنتها العامة، كذلك يمكن لأي فرد استخدام سياسة التقشف في حياته اليومية للتخفيف من مصروفه، كما تستخدمه الشركات حين تلجأ إلى خفض نفقاتها من خلال تسريح بعض الموظفين وتخفيض الرواتب ووقف المصاريف غير المنتجة، وكذلك تقوم الحكومات بتقليص نفقاتها العامة على المشاريع الأقل أهمية وتوجيه الانفاق نحو المشاريع المنتجة التي تؤدي الى زيادة الإيرادات العامة.

كما طبق العراق سياسة التقشف المالي لمعالجة ازمة انخفاض أسعار النفط التي أدت الى انخفاض الإيرادات النفطية التي تشكل الجزء الأكبر من الإيرادات العامة وأدى هذا الى انخفاض الإيرادات العامة، وتزامن هذا مع زيادة الانفاق الحكومي بسبب زيادة الانفاق العسكري نتيجة الظروف الأمنية التي يمر بها البلد، وهذا أدى الى حدوث حالة عجز في الموازنة الحكومية مما أدى بالنتيجة الى حدوث آثار سلبية على مؤشرات الأداء الاقتصادي.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من خلال توضيح الأسباب التي تؤدي الى اتباع سياسة التقشف المالي، وبيان آثار تلك السياسة على مؤشرات الأداء الاقتصادي.

مشكلة البحث:

تتجسد مشكلة البحث في عدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية الانفاق العام المتزايد مما أدى الى ظهور عجز في الموازنة العامة وقد ترتب على ذلك قيام الحكومة باتخاذ عدة إجراءات منها إجراءات التقشف المالي لتقليل ذلك العجز.

فرضية البحث:

كما يستند البحث الى فرضية مفادها ان سياسة التقشف المالي تمارس اثاراً سلبية على مؤشرات الأداء الاقتصادي في العراق.

هدف البحث:

يهدف البحث الى بيان الانعكاسات السلبية لسياسة التقشف المالي على مؤشرات الأداء الاقتصادي في العراق.

منهجية البحث:

تم الاعتماد على اساليب التحليل الاقتصادي القائم على الاستقراء، والاستنتاج للمعلومات المستخرجة من المصادر والبيانات الإحصائية والرسوم البيانية للوصول الى الاستنتاجات التي يمكن ان يبني عليها توصيات خاصة بالبحث.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث الى محورين: تمثل المحور الأول في مفهوم سياسة التقشف المالي والأسباب التي تؤدي الى اتباع تلك السياسة، فيما تمثل المحور الثاني في الآثار التي تتركها سياسة التقشف المالي على مؤشرات الأداء الاقتصادي.

حدود البحث:

يتخذ البحث حدوده المكانية والزمانية من الاقتصاد العراقي خلال المدة (2003_2016).

المحور الأول / مفهوم سياسة التقشف المالي والأسباب التي تؤدي الى اتباعها

تمهيد:

التقشف المالي هو إجراء يفرض نفسه على القطاع العام حين تنخفض المداخيل وتصبح غير كافية لتغطية المصاريف، فيتم اللجوء إلى خيار تقليص النفقات، لأحداث التوازن بينها وبين الإيرادات. (كروجمان، 2015: 49_47).

أولاً: مفهوم سياسة التقشف المالي

يقصد بالتقشف المالي لجوء الحكومة الى اتباع سياسات مالية تهدف الى إحداث قدر من التوازن بين الانفاق العام للدولة وايراداتها العامة باستخدام الأدوات المعلومة للسياسة المالية مثل رفع الضرائب بكافة أشكالها أو زيادة الرسوم التي تحصلها الدولة على ما تقدمه من سلع وخدمات عامة، وهذه تؤثر على مستويات الدخل المتاحة للجمهور أو صافي أرباح الشركات وهو ما يؤدي الى خفض الانفاق بشقية الاستهلاكي والاستثماري. (Austerity Measures, 2017:3)

كما ويعرف التقشف المالي على انه برنامج حكومي ذو طابع اقتصادي، يستهدف الحد من الإسراف في الإنفاق على السلع الاستهلاكية، وتشجيع الادخار، والعمل على مضاعفة الإنتاج، علاجاً لأزمة اقتصادية، تمر بها البلاد، وغالباً ما تؤثر الحكومات إلى هذا من خلال موازنتها العامة التي توصف بالتقشفية حين يتم اللجوء إلى خفض الإنفاق بهدف السيطرة على العجز في الموازنة. كذلك، يستخدم التقشف في عمليات السيطرة على نمو الدين العام، وهذا ما يحصل عادة على أكثر من مستوى، منها التخفيف من نفقات الوزارات لا سيما تلك التي توصف بالكماليات التي يمكن الاستغناء عنها، إقفال باب التوظيف في القطاع العام أو تقليصه إلى حدوده الدنيا، تخفيفاً من الأعباء المالية التي تتكبدتها الخزينة العامة، وفي مثل هذه الحالات تتجنب الحكومة المعنية تصحيح الأجور في القطاع العام كي لا تزيد من نفقاتها على هذا البند، التخفيف من مشاريع البنى التحتية غير الضرورية وغير الملحة في البلاد، وفي معظم الأحيان، تترافق هذه الإجراءات مع العمل على زيادة الإيرادات، من خلال فرض ضرائب جديدة أو زيادة نسب الضرائب المسنة أو زيادة الرسوم للخدمات الحكومية بهدف تعزيز الخزينة العامة، إضافة إلى ما تصفه الحكومات بـ "توسيع دائرة الاستثمارات التي تساعد على زيادة الإنتاجية وتحسين المداخيل. (Osborne, 2010:6)

ثانياً: وجهة نظر المدارس الفكرية في سياسة التقشف المالي

تناولت عدة مدارس اقتصادية سياسة التقشف المالي، فمن وجهة نظر المدرسة الكلاسيكية يظهر التقشف المالي عندما تكون أسعار الفائدة (بفعل مدخلات غير تلقائية) اعلى من سعر الفائدة التوازني أي انه عندما تنخفض الكتلة النقدية في الاقتصاد مع ثبات الطلب على النقود يؤدي الى زيادة في أسعار الفائدة فيزداد الادخار وينخفض الاستثمار فتحدث فجوة في الطلب الكلي على السلع والخدمات مما يؤدي الى انخفاض الإنتاج ومن ثم التوظيف. (Zuesse, 2013:5)

اما وجهة نظر النظرية الكينزية تركز على السياسة المالية فالتقشف المالي هو تقليص الانفاق العام من قبل الحكومة، إذ ان النموذج الكينزي يتيح المجال امام الدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي، حيث يؤدي تخفيض الانفاق العام من قبل الحكومة الى اقتطاع جزء من دورة الدخل، إذ ان الانفاق العام يعد من المكونات الرئيسية للطلب الكلي مما يؤدي تخفيضه الى انخفاض الطلب الكلي ومن ثم حدوث حالة ركود في الاقتصاد مما يؤدي الى انخفاض الناتج الكلي. (Zuesse, 2013:7)

اما النقديون فيؤكدون على ان للنقود تأثيراً كبيراً في النشاط الاقتصادي، وان للسياسة النقدية الدور الفاعل في تنشيط الاقتصاد، ويشددون على الغاء دور السياسة المالية، إذ أنهم يرون ان تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يؤدي الى حدوث اثار سلبية على النشاط الاقتصادي، حيث ان التقشف المالي يظهر من خلال اتباع سياسة نقدية متشددة من قبل البنك المركزي والتي تؤثر بشكل غير مباشر على الاقتصاد من خلال الأدوات الكمية للسياسة النقدية (رفع معدل الخصم، زيادة نسبة الاحتياطي الإلزامي، بيع السندات للجمهور) وهذه الإجراءات تؤدي الى تقليل عرض النقود مما يؤدي الى تقليل الدخل لدى الأفراد مما يجعلهم يشعرون ان ما بحوزتهم من ارصدة نقدية غير كافية لسد احتياجاتهم مما يدفعهم الى تغيير سلوكهم الاتفاقي ومن ثم يؤدي ذلك الى تخفيض الطلب الكلي مما يؤدي الى انخفاض الناتج الكلي. (سامويلسون، 1995: 632)

ثالثاً: الأسباب التي تؤدي الى اتباع سياسة التقشف المالي

تلجأ الدول لإعلان حالة التقشف لعدة أسباب وفي مقدمتها عدم القدرة على توفير الموارد المالية اللازمة لإنجاز المشروعات الحيوية وفي هذه الحالة نلاحظ وجود عجز في الموازنة الحكومية اي ان حجم الإيرادات العامة غير قادر على تغطية النفقات العامة ما يستدعي التخلي عن بعض المشروعات وتمويل بعضها اما بالدين المجلي او الأجنبي او التمويل بالعجز، وتطلب الدولة من المواطنين تحمل أعباء هذه الاجراءات حيث لا تتمكن الدولة أيضا من توفير فرص عمل جديدة وربما يتم تسريح عاملين في بعض القطاعات الحكومية. (المحجوب،1990: 60)

وزيادة عدد السكان يعد سبب اخر يؤدي الى زيادة الانفاق الحكومي نتيجة قيام الدولة برعاية شؤون عدد أكبر من الافراد وقد تكون الزيادة الطارئة على النفقات العامة مع ثبات الإيرادات العامة لا تساير نسبة الزيادة في عدد السكان، مما يؤدي الى حدوث عجز في الموازنة العامة ولكي تتمكن الحكومة من تقليص الفجوة بين النفقات والإيرادات العامة يتوجب عليها اتباع سياسة تقشفية. (العمرى،1988: 161).

ويعد الانفاق العسكري تحدي اخر يعمل على زيادة النفقات العامة، كما ان حدوث النكبات والكوارث الطبيعية في البلد كالألزال والفيضانات يلزم الدولة ازلتها وذلك بتقديم المعونات والمساعدات للمتضررين وتعويضهم واعادة بناء ما خلفت الكوارث الطبيعية وغير الطبيعية، وهذا يؤدي الى زيادة الانفاق الحكومي مما يؤدي بالنتيجة الى حدوث عجز في الموازنة العامة مما يتطلب تطبيق سياسة التقشف المالي. (طاقة،2007: 47).

واتخاذ الاجراءات في غير الوقت المناسب يمثل السبب الآخر لإتباع سياسة التقشف المالي، فمثلا لو ان البنك المركزي أسرع بزيادة مقدار عرض النقود بناء على اعتقاد خاطئ بان الاقتصاد يتجه الى حالة من الركود(مبدأ التوقيت او الفواصل الزمنية) فان النتيجة تكون حدوث تضخم لا مبرر له خلال السنوات المقبلة، اذ ان الزيادة الحاصلة في عرض النقود تعني زيادة في الانفاق العام مما يؤدي الى حدوث اختلال بين حجم النفقات والإيرادات العامة مما يؤدي الى حدوث عجز في الموازنة العامة ولتصحيح ذلك الاختلال تقوم الحكومة باتباع سياسة التقشف المالي. (الجنابي،2013، 267، 281).

كما وان سهولة الاقتراض يعد سبب لاتباع سياسة التقشف المالي، بعد ان تطورت طرق الاقتراض العام والتجاء الحكومات الى الجمهور للاكتتاب العام يؤدي الى زيادة ما بحوزة الحكومة من احتياطات نقدية مما يؤدي الى زيادة الانفاق الحكومي، كما ان الحكومة عندما تجد فائضا في إيراداتها فأنها سوف تزيد من انفاقها العام مما يؤدي بالنتيجة الى حدوث عجز في الموازنة العامة وبالنتيجة يتطلب الامر اتخاذ اجراءات متشددة اي اتباع سياسة تقشف مالي لسد العجز في الموازنة الحكومية. (العمرى،1988: 48).

كما ان تطور دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية قد فرض زيادة عدد المؤسسات والادارات والمرافق العامة وبالتالي زيادة عدد الموظفين وارتفاع تكاليف تسييرها وبالتالي زيادة الانفاق العام مما يؤدي الى زيادة عبء التكاليف العامة حيث ان هذه الزيادات المتتالية تعتبر أحد الأسباب التي تؤدي الى حدوث حالة العجز في الموازنة الحكومية مما يدفع الى اتباع سياسة التقشف المالي من قبل الحكومة. (الجنابي،1990: 102).

وهناك أسباب أخرى أدت الى اتباع سياسة التقشف المالي وبالذات في الاقتصادات المنتجة للسلع الأساسية فقد اتفقت الدول المستهلكة للنفط على تأسيس الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، لتخفيف وطأة الحاجة للنفط الخام، وأيجاد البدائل الصديقة للبيئة، ومواجهة مخاطر نزوب الاحتياطات النفطية والغازية، وكان من بينها استخدام الميثانول كوقود للسيارات، واستخدام السيارات الكهربائية واستخدام الطاقة الشمسية، والرياح والنيارات المائية والمياه الساخنة في باطن الأرض لتوليد الطاقة الكهربائية مما أدى الى (أن الانتاج العالمي من الطاقات المتجددة بدأ بالنمو السريع وأخذ يحتل نسب لا يستهان بها من أجمالي الاحتياج العالمي للطاقة)، كل هذه الاكتشافات ادت الى انخفاض الطلب العالمي على المنتجات النفطية مما أدى الى انخفاض أسعارها، حيث ان الدول ذات الاقتصاد الريعي والتي تعتمد بالدرجة الأكبر في تمويل موازنتها العامة سوف تكون اكثر تأثرا بانخفاض أسعار المنتجات النفطية، مما يعني انخفاض إيراداتها العامة وبالتالي حدوث عجز في الموازنة العامة مما اجبر الحكومات على اتباع سياسة التقشف المالي لتقليل الفجوة بين حجم الإيرادات والنفقات العامة. (روس،2014: 63_70).

كما ان اعتماد الموازنة الحكومية على مبدأ الوظائف أدى الى ظهور طبقة واسعة من شاغلي الوظائف الحكومية، واتساقا باتساع الموارد النفطية في حقب الازدهار والنمو الاقتصادي، ولا تضيق في حقب الركود والانكماش الاقتصادي، مما أدى الى زيادة المأزق المالي في البلد، اذ ان قيام الحكومات باتباع سياسة التوظيف الواسع غير المرتبط بالحاجة الفعلية أو بالإمكانات الاقتصادية القائمة أو المحتملة، أدى الى زيادة نفقاتها التشغيلية على حساب النفقات الاستثمارية مما أدى الى تراجع الناتج الكلي ومن ثم الى تقليص حجم الوعاء الضريبي ومن ثم انخفاض حجم الضرائب وكل هذا أدى الى انخفاض الإيرادات العامة ومن ثم حدوث عجز في الموازنة العامة مما يدفع الى اتباع سياسة التقشف المالي للتقليل من أثر انخفاض الإيرادات العامة. (الجنابي، 1990: 73_77).

كذلك يعتبر غياب الرؤية الاستراتيجية في اعداد الموازنة العامة للدولة أحد أبرز اسباب تعثر الاقتصاد، وذلك لان سوء التخطيط الاستراتيجي في تويب النفقات والإيرادات الحكومية التي تتضمنها الموازنة العامة يؤدي الى توجيه الوفورات في الإيرادات العامة التي يحققها البلد لصالح الزيادة المذهلة في النفقات التشغيلية (الاستهلاكية) من جهة، وضعف الرقابة على ادارة وتنفيذ النفقات الاستثمارية بكفاءة من جهة أخرى، مما يؤدي الى تراجع الناتج الكلي وهذا يؤدي الى انخفاض الدخل لدى الافراد ومن ثم يؤدي ذلك الى انخفاض الوعاء الضريبي مما يؤدي الى انخفاض الإيرادات العامة وحدث عجز في الموازنة العامة وهذا الوضع يدفع الحكومة الى اتباع سياسة التقشف المالي (روس، 2014: 71).

كما وان حدوث الازمات المالية والمصرفية العالمية المتكررة تعد احد الأسباب التي دفعت الى اتباع سياسة التقشف المالي، فعندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع من قبل المودعين، وإذا لم يستطيع البنك تغطية ومواجهة طلب سحب الودائع تحدث أزمة سيولة لدى البنك وتنتشر الى بنوك أخرى تسمى هذه الحالة أزمة مصرفية، وإذا حدث العكس أي رفض البنك تقديم قروض خوفاً من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب رغم توفر ودائع لديه تحدث أزمة في الإقراض وتسمى أزمة ائتمان، حيث ان هذه الازمات المصرفية والائتمانية تؤدي الى انخفاض أداء المصارف في مجال تقديم القروض من جهة، وانخفاض ثقة المودعين بالمصارف من جهة أخرى، مما يؤدي الى انخفاض قدرة المصارف على منح الائتمان وبالتالي انخفاض عرض النقود، وهذا يعني ظهور حالة التقشف المالي. (العمرى، 1988: 51).

كذلك تعد ظاهرة الفساد الاداري والمالي آفة مجتمعية فتاكة، فظهورها واستمرارها مرتبط برغبة الإنسان في الحصول على مكاسب مادية أو معنوية بطرق غير مشروعة، وتكون واضحة بصورة كبيرة في مجتمعات الدول النامية، وخاصة في مؤسساتها الحكومية حيث انه سبب مشكلاتها الاقتصادية وتخلفها عن مسيرة التقدم، اذ انه يحد من الموارد المخصصة للاستثمار ويسبب توجيهها أو يزيد من كلفتها، وكذلك يضعف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة، اذ ان للفساد الاداري أثر مباشر في حجم ونوعية موارد الاستثمار الأجنبي، ففي الوقت الذي تسعى فيه البلدان النامية الى استقطاب موارد الاستثمار الأجنبي لما تنطوي عليه هذه الاستثمارات من إمكانات نقل المهارات والتكنولوجيا، يكون الفساد الاداري قد اضعف هذه التدفقات الاستثمارية ويعطلها، كما يمكن أن يسهم في تدني الوعاء الضريبي وتراجع مؤشرات التنمية البشرية فيما يتعلق بمؤشرات التعليم والصحة، مما يؤدي بالنتيجة الى زيادة النفقات العامة في مجالات غير منتجة وانخفاض مصادر الإيرادات العامة، وهذا يؤدي الى حدوث عجز في الموازنة العامة وبالتالي تعمل الحكومة على اتباع سياسة التقشف المالي. (داغر، 2005: 20)

المحور الثاني / أثار سياسة التقشف المالي على مؤشرات أداء الاقتصاد العراقي

تمهيد:

إن اهتمام الدول المتقدمة بموضوع التقشف المالي جاء من خلال قيامها بإصدار القوانين والتشريعات التي تدعو الى استخدام تلك الاجراءات، ليس على مستوى دولها فقط، بل امتد ذلك الاهتمام ليشمل الدول الأخرى، ويظهر ذلك من خلال الشروط التي تضعها تلك الدول عند تقديمها للقروض الى الدول الأخرى، حيث تظهر اثار تلك الإجراءات على مؤشرات الأداء الاقتصادي وفيما يلي توضيح لتلك الاثار بشيء من التفصيل. (كروجمان، 2015: 53).

ومن خلال الجدول (1) يتوضح تأثير سياسة التقشف المالي على مؤشرات اداء الاقتصاد العراقي

جدول (1) بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي في العراق

الانفاق الاستثماري	الانفاق الاستهلاكي	الانفاق العام	معدل التضخم %	سعر الصرف دينار/دولار		السنوات
				المزاد	السوق الموازي	
٤,٦٢٣,٢٢٤.١	٣,٦٣١,٥٩٤.٩	٨,٢٥٤,٨١٩	١٩.٣	١,٩٣٦	١,٧٦٤	٢٠٠٣
١٨,٥٠٨,٥٤٣.٧	١٣,٦٠٨,٩٤٧.٣	٣٢,١١٧,٤٩١	٢٧.٠	١,٤٥٣	١,٤٥٢	٢٠٠٤
١١,٦٩١,٧٨٤.٧	١٤,٦٨٣,٣٩٠.٣	٢٦,٣٧٥,١٧٥	٣٧.٠	١,٤٧٢	١,٤٦٩	٢٠٠٥
٢٣,٨٢٢,٢٢٤.٩	١٤,٩٨٤,٤٥٤.١	٣٨,٨٠٦,٦٧٩	٥٣.٢	١,٤٧٥	١,٤٦٧	٢٠٠٦
١٨,١٥٩,٧٨٤	٢٠,٨٧١,٤٨٤	٣٩,٠٣١,٢٦٢	٣٠.٨	١,٢٦٧	١,٢٥٥	٢٠٠٧
٣٣,٢٦٤,٢٠٩	٢٦,١٣٩,١٦٦	٥٩,٤٠٣,٣٧٥	٢.٧	١,٢٠٣	١,١٩٣	٢٠٠٨
٢٥,٠٤٩,٢٥٦.٣	٢٧,٥١٧,٧٥٩.٧	٥٢,٥٦٧,٠٢٥	٢.٨-	١,١٨٢	١,١٧٠	٢٠٠٩
٣٣,٦٩١,٢٤٠.٣	٣٠,٦٦٠,٧٤٣.٧	٦٤,٣٥١,٩٨٤	٢.٥	١,١٨٦	١,١٧٠	٢٠١٠
٣٢,٦٣٩,٩٦٠.١	٣٦,٩٩٩,٥٦٢.٩	٦٩,٦٣٩,٥٢٣	٥.٦	١,١٩٦	١,١٧٠	٢٠١١
٦٢,٩٨٠,٩٤١.٧	٤٢,١٥٨,٦٣٤.٣	١٠٥,١٣٩,٥٧٦	٦.١	١,٢٣٣	١,١٦٦	٢٠١٢
٧١,٣٧١,٨١٣.٣	٤٧,٧٥٥,٧٤٢.٧	١١٩,١٢٧,٥٥٦	١.٩	١,٢٣٢	١,١٦٦	٢٠١٣
٦٥,٥٢٦,٦٦٦.٩	٤٧,٩٤٦,٩٠٠.١	١١٣,٤٧٣,٥١٧	٢.٢	١,٢١٤	١,١٨٨	٢٠١٤
٢١,١١٩,٢٥٤.٥	٤٩,٢٧٨,٢٦٠.٥	٧٠,٣٩٧,٥١٥	١.٤	١,٢٤٧	١,١٨٧	٢٠١٥
٢٠,١٢٠,٢٣١.١	٤٦,٩٤٧,٢٠٥.٩	٦٧,٠٦٧,٤٣٧	٥.٧	١,٢٦٧	١,١٨٢	٢٠١٦

المصدر:

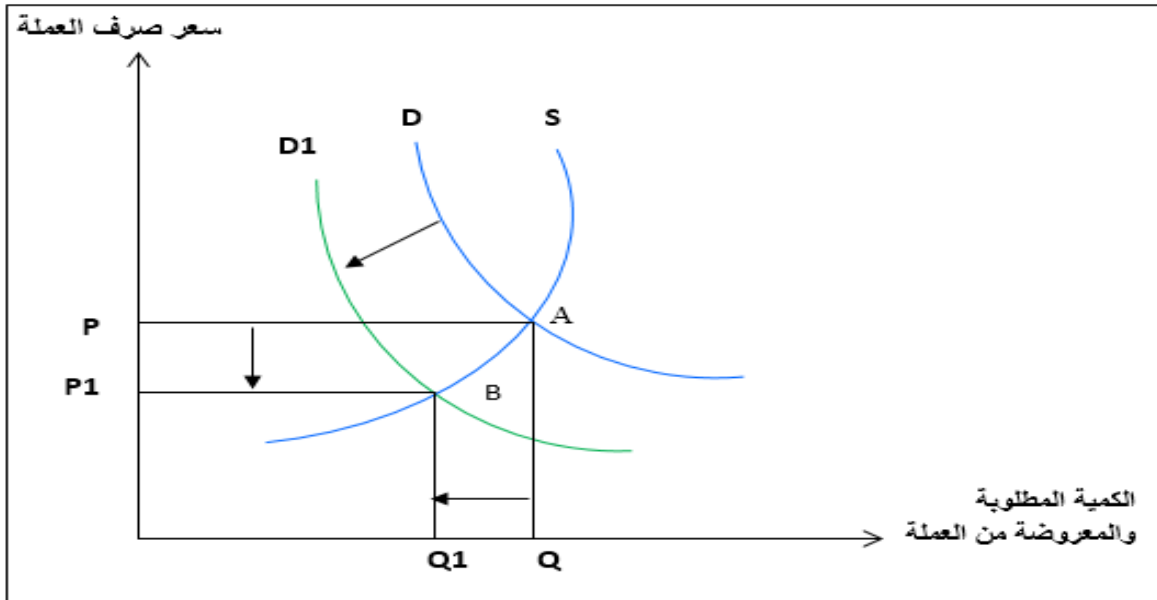
- 1- وزارة المالية، الاموال العامة، تنفيذ الموازنة.
- 2- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة السنوية، 2003.
- 3- البنك المركزي العراقي، تقارير سنوية (2004_2016).

أولاً: تأثير سياسة التكشف المالي على سعر صرف الدينار العراقي:

ان السياسة النقدية المتشددة لها اثار كبيرة على سعر الصرف، اذ ان قيام البنك المركزي باتباع سياسة نقدية اكثر تقييداً، من خلال استخدام احدى أدوات السياسة النقدية غير المباشرة (معدل الخصم، عمليات السوق المفتوحة، نسبة الاحتياطي الالزامي) مما يؤدي الى انخفاض الدخول لدى الافراد مما يؤدي الى انخفاض انفاقهم الاستهلاكي وهذا يؤدي الى انخفاض الطلب الكلي، مما يؤدي الى ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية بصورة مؤقتة وانخفاض أسعار الفائدة النقدية، مما يؤدي الى تخفيض معدل التضخم، اذ ان أسعار الفائدة الحقيقية المرتفعة سوف تجذب راس المال التمويلي من الخارج، حيث ان معدلات التضخم المنخفضة في الداخل تؤدي الى تخفيض أسعار السلع المحلية مما يؤدي الى زيادة القدرة التنافسية لها مع السلع الأجنبية وهذا يؤدي الى زيادة الطلب على السلع المحلية من قبل العالم الخارجي مما يؤدي الى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات، اذ نلاحظ مما تقدم ان السياسة النقدية المقيدة تؤدي الى تخفيض أسعار الصرف مما يؤدي الى زيادة الصادرات على حساب الواردات مما يؤدي الى حدوث فائض في ميزان المدفوعات.

(Lodewijks,2015:40_43)

الشكل (1) تأثير السياسات الاقتصادية المتشددة (النقدية والمالية على سعر الصرف)



Source: John Lodewijks, Mehdi Monadjemi, Money and Monetary Policy in an Open Economy, edition 1st, 2015, p p (40-43).

كذلك السياسة المالية المتشددة تؤثر على سعر الصرف، إذ إن قيام الحكومة باستخدام إحدى أدوات السياسة المالية ولتكن زيادة الضرائب بغية تحقيق فائض في الموازنة العامة أو بهدف تقليل عجز الموازنة العامة، وبذلك فإن السياسة المالية تعمل شأنها شأن السياسة النقدية المقيدة، على تخفيض الطلب الكلي وانخفاض النشاط الاقتصادي وهبوط معدل التضخم، مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بأسعار السلع في الخارج مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات مما يؤدي إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، ومن خلال الشكل (1) نلاحظ أن التوازن يتحقق عند النقطة (A)، بتقاطع منحنى الطلب (D1) مع منحنى العرض (S1) على العملة، حيث يتحدد مستوى أسعار للعملة المحلية (P1)، وكمية مطلوبة من العملة الأجنبية (Q1)، وبسبب انخفاض كمية النقود في الاقتصاد بسبب اتباع الإجراءات التقشفية من قبل الحكومة تؤدي إلى انخفاض الأسعار في الداخل الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع المحلية ومن ثم زيادة الصادرات وانخفاض الواردات، لأن سعر السلع الأجنبية يصبح أعلى مقارنة بأسعار السلع والخدمات المحلية بعد انخفاض سعرها، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الطلب على العملات الأجنبية من (D1 إلى D2)، مما يؤدي بالنتيجة إلى انخفاض سعر الصرف من (P1 إلى P2)، مؤدياً إلى انتقال التوازن إلى نقطة (B). (Lodewijks,2015:42_44)

ففي الاقتصاد العراقي وبعد تحول النظام السياسي عام 2003 وحصول البنك المركزي العراقي على (استقلالته) في رسم وتنفيذ سياسته النقدية بموجب القانون رقم 56 لعام 2004 وبدء عملية إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي من أجل بناء مرتكزات قوية لهذا الاقتصاد في إطار التوجه نحو اقتصاد السوق، كان يتوجب على صناع السياسة النقدية اللجوء إلى نظام سعر صرف يتلائم مع التطورات الاقتصادية ويتمكن من تحقيق الاستقرار في قيمة العملة، ولكي تستطيع السياسة النقدية تحقيق ذلك الهدف أقام البنك المركزي مزاد العملة الأجنبية ليعلن انتهاء تطبيق نظم الصرف الثابتة المتعددة في العراق وما أفرزته من تشوهات، واعتماد نظام الصرف (المعوم المدار) كما أعلن، إذ يتحدد سعر الصرف وفق آلية العرض والطلب، ولكن تحت رقابة وإشراف البنك المركزي للأهمية التي يحظى بها سعر الصرف في الاقتصاد العراقي.

إذ أصبحت نافذة العملة الأجنبية تمثل المجال المناسب في تحديد سعر الصرف الذي ترغب به السياسة النقدية وتعتمده هدفاً وسيطاً للسياسة النقدية، بغية تحقيق هدفها النهائي متمثلاً باستقرار المستوى العام للأسعار والحد من الضغوط التضخمية، حيث عد مزاد العملة الأجنبية السوق المركزية للصرف في العراق، وواحداً من أساليب السياسة النقدية المؤثرة في استقرار الطلب الكلي المؤدي إلى استقرار المستوى العام للأسعار، وخفض معدلات التضخم. (صالح، 2001: 36-38).

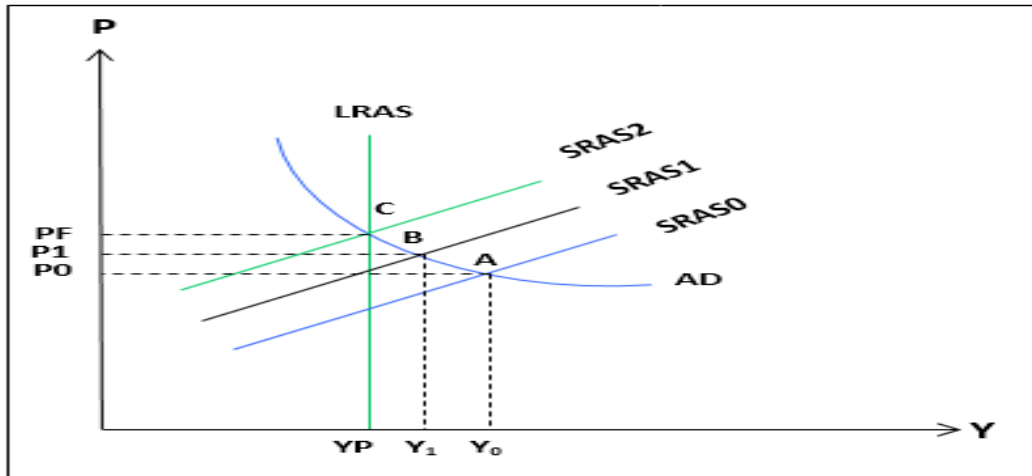
وعند تتبع مسارات تطور سعر صرف الدينار إزاء الدولار للمدة (2003_2016) ومن خلال بيانات الجدول (1) يلاحظ ارتفاع قيمة العملة العراقية بصورة كبيرة نسبياً بعد الشروع بتطبيق مزاد العملة الأجنبية ليبلغ سعر الصرف في السوق الموازي في عام 2004، (1453) ديناراً للدولار الواحد، ليقابله (1452) في المزاد، بعد أن بلغ في عام 2003، (1936) قبل موعد تطبيق مزاد العملة الأجنبية، وذلك بسبب زيادة الاحتياطات النقدية لدى البنك المركزي المتأتية من السماح للعراق بتصدير المنتجات النفطية، ثم عاود سعر صرف الدينار العراقي إلى التدهور في عام 2005 ليبلغ ما مقداره (1472) ديناراً للدولار الواحد في السوق الموازي، و (1469) في المزاد، إلا أن هذا التدهور يعد طفيفاً وهو ناجم عن تدهور الأوضاع الأمنية في تلك المدة، حيث عاود الارتفاع والتحسين بوتيرة مستمرة خلال المدة (2006_2008)، أما المدة المحصورة بين (2009_2016) فقد شهد فيها سعر صرف الدينار العراقي استقراراً ملحوظاً ليستقر عند (1267) في السوق الموازي في عام 2016، حيث بدأ الفرق يتلاشى تدريجياً بين سعر المزاد وسعر السوق للعملة، الأمر الذي أدى إلى زيادة ثقة الأفراد بالدينار العراقي، وضيق نوعاً ما من ظاهرة الدولار التي يعاني منها الاقتصاد العراقي.

ثانياً: تأثير سياسة التكشف المالي على التضخم في العراق:

تختلف آثار التضخم او نتائجه باختلاف ما اذا كان التضخم متوقعا او غير متوقع، والتضخم الغير المتوقع يشير الى الزيادة غير المتوقعة في الأسعار او تلك التي تكون اعظم مما هو متوقع، اذ انه مع التضخم الغير المتوقع تحدث إعادة توزيع الدخل الحقيقي، حيث يكسب بعض الأفراد اذ تزيد دخولهم النقدية بسبب زيادة أسعار الأصول التي يحتفظون بها، ويخسر اخرون بسبب تآكل القيمة الحقيقية وانخفاض القوة الشرائية للأصول التي يحتفظون بها، فعلى سبيل المثال اذا زادت منافع الضمان الاجتماعي والمعاشات بسرعة اقل من الأسعار فان الدخل الحقيقي لكبار السن قد ينخفض، كذلك يتم إعادة توزيع الثروة مع التضخم الغير متوقع، فالثروة يعاد توزيعها من هؤلاء الذين ترتفع أسعار اصولهم بسرعة اقل الى اولئك الذين ترتفع أسعار اصولهم بسرعة اكبر. (Cauvery,2000:134)

اذ إن التعامل مع التضخم هدف رئيس للسياسة النقدية ينطلق من مفردات نظرية وعملية مرتبطة بجوهر الاستقرار الاقتصادي، وبخاصة في اقتصاد ريعي يعتمد عائدات ثروته النفطية محورا في تمويل نشاطه الكلي، حيث حاولت السياسة النقدية في ظل قانونها الجديد الاهتمام بالاستقرار السعري كثيرا، ساعدها في ذلك تنامي الاحتياطات من النقد الأجنبي، والإدارة المستقلة عن تدخلات السلطة التنفيذية، لذلك يلاحظ انتهاء ظاهرة النقد الرخيص والتبعية للسياسة المالية بشكل مباشر وزوال قيود التجارة وحركة الأموال، فاذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى اعلى من مستوى التوظيف الكامل، حيث ان مستوى الناتج الفعلي اعلى من الناتج المتوقع، وهذا يعني ان الاقتصاد في حالة تضخم، حيث يتحدد الناتج والاسعار في الامد القصير بتقاطع منحني الطلب الكلي (AD) مع منحني العرض الكلي قصير الاجل (SRAS₀) عند النقطة (A) وهذه النقطة تقابل مستوى ناتج (Y₀) واسعار (P₀)، نلاحظ ان مستوى الناتج الفعلي (Y₀) اعلى من مستوى التوظيف الكامل (Y_p)، لكن في الامد الطويل وعن طريق تقاطع منحني (AD) مع منحني (LRAS) مع منحني الطلب الكلي قصير الامد (SRAS₂) سيتحدد مستوى اسعار (P_F) ومستوى ناتج (Y_p) عند النقطة (C) والتي تمثل نقطة التوازن عند مستوى التوظيف الكامل، ولكي تتمكن الحكومة من تصحيح الاختلال الذي يحدث في النشاط الاقتصادي بسبب معدلات التضخم المرتفعة، تقوم الحكومة باتباع سياسة مالية تكشفية بفرض مزيد من الضرائب على المنتجين مما يؤدي الى زيادة تكاليف العملية الإنتاجية، وبما ان الشركات المنتجة تبحث عن الربح، فان زيادة التكاليف سوف تؤدي الى التقليل من ارباح الشركات مما يؤدي الى تقليل رغبتهم في الانتاج مما يؤدي الى انخفاض العرض الكلي قصير الاجل لينتقل من (SRAS₀) الى (SRAS₁) وصولا الى حالة التوازن عند النقطة (C) عند ناتج (Y_p) ومستوى اسعار (P_F)، نستخلص مما تقدم ان الاجراءات التكشفية تعمل على التقليل من الضغوط التضخمية على الاقتصاد، وكما موضح في الشكل (2). (Reuben,1962:521)

الشكل (2) أثر زيادة الضرائب على معدل التضخم



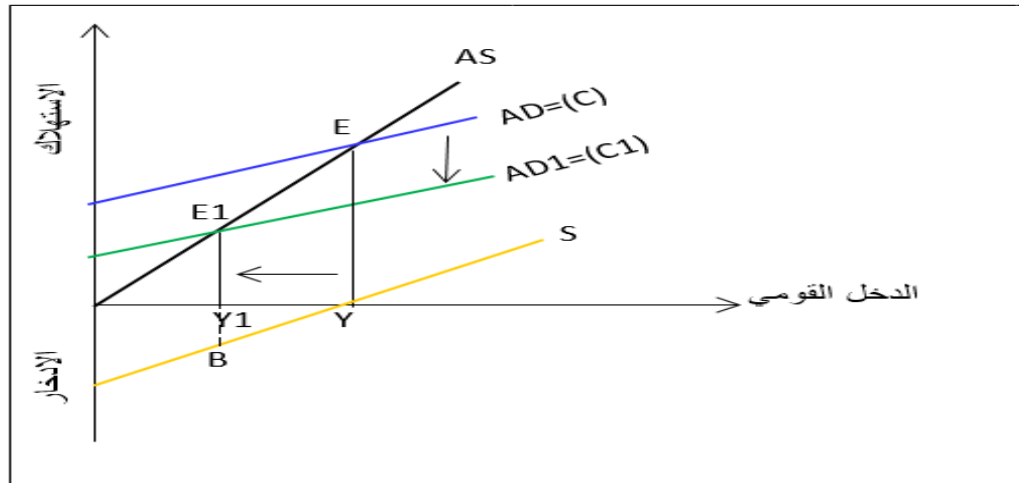
Source: Reuben A: Kessel and Armen A. Alchina, Effects of Inflation, Journal of Political Economy, 1962, p (521).

اذ تبين البيانات التي يعرضها الجدول (1) ان معدلات التضخم شهدت تذبذباً ملحوظاً إذ انخفضت من حوالي 19 % عام 2003 إلى 27 % عام 2004 ، إلا أنها عاودت الارتفاع وبنحو كبير إلى 37 % و 53 % لعامي 2005 و 2006 ، على التوالي، وهو ما يعزى إلى برامج إصلاح أسعار المشتقات النفطية الذي اعتمده العراق في إطار الاتفاقيات التي عقدها مع صندوق النقد الدولي، لتتراجع بعد ذلك إلى 30 % عام 2007 لكنها ارتفعت من جديد إلى 7% عام 2009 وانخفضت مسجلة 2% عام 2010 ، ومن ثم عاودت الارتفاع إلى حوالي 6% في عامي 2011 و 2012 لتتخفف في نهاية عام 2013 إلى حدود غير مسبوقه منذ أكثر من ثلاثة عقود مسجلة بحدود 1,9 %، ثم انخفضت لتسجل ادنى مستوى لها في عام 2015 حيث بلغت 1,4% إن الأرقام المشار إليها أنفاً كان يمكن أن تزداد بصورة كبيرة لولا التدخل اليومي للبنك المركزي في سوق الصرف الأجنبية، عبر مزاد العملة الأجنبية للحفاظ على الاستقرار النسبي لسعر صرف الدينار العراقي واستعماله على أنه مثبت اسمي، لمواجهة التوقعات التضخمية بدلالة الكلف المالية التي تحملها البنك المركزي في سبيل مواجهة الضغوط الناجمة عن تعاضم حجم الإنفاق التشغيلي، عبر نافذة العملة الأجنبية التي يقيمها البنك المركزي بشكل يومي منذ العام 2003 حتى الآن، وعليه أصبح التدخل اليومي في سوق الصرف يرتبط بالموازنة العمومية للبنك المركزي العراقي وقدرتها على التأثير في مناسيب السيولة المحلية وتعميق فائض السيولة النقدية الناتجة عن النفقات العامة ولاسيما التشغيلية منها. (صالح، 2001: 39).

ثالثاً: تأثير سياسة الكشف المالي على الانفاق الاستهلاكي في العراق

ان دالة الاستهلاك كما صاغها كينز هي جدول خطط الاستهلاك لمستويات مختلفة من الدخل المتاح، وقد اعتقد كينز ان هذا الجدول للاستهلاك المخطط يخضع لقانون سايكولوجي أساسي، حيث التغيير في الاستهلاك اقل من التغيير في الدخل المتاح، ووفقاً لذلك فإن دالة الاستهلاك لها ميل حدي اقل من الواحد الصحيح واكبر من الصفر، إذ يلعب الدخل المتاح دوراً هاماً في نظريات سلوك المستهلك ويعتبر المحدد الرئيسي للاستهلاك حيث ان التغييرات التي تحدث في دخول الأفراد تؤدي الى تغيير انفاقهم الاستهلاكي، إذ يعتمد مقدار ذلك التغيير على الميل الحدي للاستهلاك مما يؤدي الى تغيير الطلب الكلي باعتبار الانفاق الاستهلاكي جزءاً منة، وبالتالي تغيير الناتج الكلي، فإذا انخفضت الإيرادات العامة بسبب نضوب مورد النفط والذي يمثل المورد الرئيس للإيرادات العامة، سوف يؤدي ذلك الانخفاض في الإيرادات الى حدوث عجز في الموازنة العامة، مما يؤدي الى اجبار الحكومة على اتباع سياسة الكشف المالي، لتقليل الفجوة بين حجم الإيرادات العامة والنفقات العامة، عن طريق استخدام احدى أدوات السياسة المالية (زيادة الضرائب) على دخول الأفراد فان ذلك يؤدي الى اقتطاع جزءاً من دخولهم وبالتالي انخفاض انفاقهم الاستهلاكي وهذا يؤدي الى انخفاض الطلب الكلي ومن ثم الناتج الكلي، ومن خلال الشكل (3) يتوضح ذلك: (عبد القادر وناصف، 2003: 11_13)

الشكل (3) أثر زيادة الضرائب على الانفاق الاستهلاكي



Source: Glahe, Fred. R. Macroeconomics theory and policy, New York, 1977, p (326).

نلاحظ من الشكل (3) ان التوازن يتحدد عند نقطة (E) بتقاطع منحنى الطلب الكلي (AD) مع منحنى الدخل القومي (AS) اذ يلاحظ انه عندما كان الدخل مساويا للصفر اي في نقطة الاصل كان هناك مستوى معين من الاستهلاك وبمقدار (C0) ذلك الاستهلاك الذي اعتمد على ادخارات سابقة، وهذا هو السبب الذي جعل الادخار سالبا في تلك النقطة، اما عندما يأخذ الانتاج وبالتالي الدخل بالزيادة وبالاجاه نحو اليمين، يلاحظ ان الاستهلاك كان اكبر من الدخل وان الادخار سالب وصولا الى نقطة التوازن (E)، حيث يتعادل الاستهلاك مع الدخل اي ان جميع الدخل يذهب للاستهلاك حيث يصبح الادخار مساويا للصفر عند النقطة (Y)، فعند قيام الحكومة باتتباع سياسة التقشف المالي عن طريق زيادة الضرائب على الدخل، سوف يؤدي ذلك الى انخفاض الدخل المتاح لدى الافراد مما يؤدي الى انخفاض انفاقهم الاستهلاكي ومن ثم يؤدي ذلك الى انتقال دالة الاستهلاك من (C الى C1) مما يؤدي الى انخفاض الطلب الكلي باعتبار الاستهلاك جزءا من مكونات الطلب الكلي، ومن ثم انخفاض مستوى الدخل القومي من (Y الى Y1) وانتقال التوازن الى نقطة (E1) اذ يصبح الادخار سالبا عند النقطة (B). (Keynes,1936:96)

ولاثبات ذلك رياضيا: نفترض ان دالة الاستهلاك قبل انخفاض الدخل هي $C = 15 + 0.8Y$ وان الميل الحدي

$$Y = \frac{C+I}{1-MPC} \quad \text{للاستهلاك هو } 0.8 \text{ وبما ان الدخل التوازني يساوي}$$

$$\text{اذن الدخل التوازني هو } Y = \frac{15+0}{1-0.8} = \frac{15}{0.2} = 75 \quad \text{Y= مليون دينار الدخل التوازني}$$

ولايجاد الانفاق الاستهلاكي نعوض قيمة (Y) في دالة الاستهلاك (C)

$$C = 15 + 0.8(75) = 75$$

وهذا يدل على ان الانفاق الاستهلاكي مساوي للدخل التوازني ولايجاد مقدار الادخار

$$\begin{aligned} C &= Y \\ Y &= C+S \\ 75 &= 75+S \\ S &= 75-75 = 0 \end{aligned}$$

ولبيان أثر انخفاض الدخل بسبب اثار سياسة التقشف المالي على الانفاق الاستهلاكي نفترض انخفاض الدخل التوازني الى (40) مثلا وهنا سيظهر انخفاض الانفاق الاستهلاكي والادخار

$$\begin{aligned} C &= 15 + 0.8(40) = 47 \\ Y &= C+S \\ 40 &= 47+S \\ S &= 40-47 = -7 \end{aligned}$$

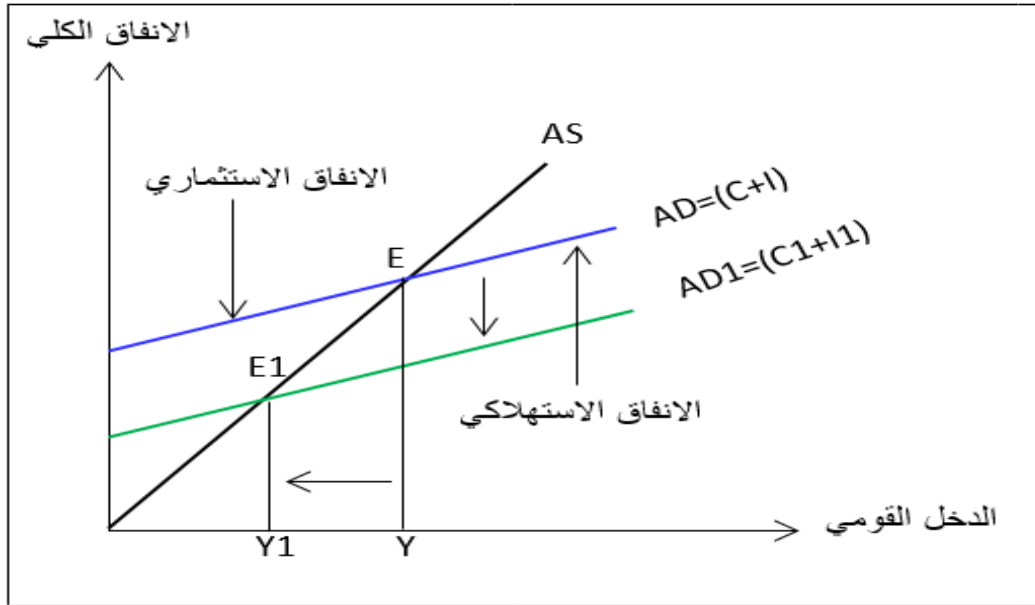
ومن خلال البيانات الواردة في الجدول (1) نلاحظ ان النفقات العامة سجلت ارتفاعات متذبذبة خلال الفترة (2003) وصولا الى عام (2008) حيث بلغت في عام (2008) 59403375 مليون دينار وذلك بسبب تغيير النظام السياسي في العراق، ثم انخفضت في عام (2009) بسبب الازمة المالية لتسجل 52567025 مليون دينار، ثم اخذت النفقات العامة بالزيادة لتصل الى اعلى مستوى لها في عام (2013) حيث بلغت 119127556 مليون دينار، وذلك بسبب ازدياد النفقات العسكرية بسبب دخول العراق في الحرب ضد الارهاب واستمر الوضع الى عام (2016) حيث ادى ذلك الى حدوث عجز في الموازنة العامة بسبب ازدياد النفقات العامة وانخفاض الإيرادات العامة بسبب انخفاض اسعار النفط مما ادى ذلك الوضع الى اتتباع سياسة التقشف المالي، وفيما يخص النفقات التشغيلية فقد اكتسبت أهمية كبيرة في تكوين النفقات العامة أثناء مدة الدراسة، إذ شكلت

بحدود 3631594,9 مليون دينار في العام 2003 ، لترتفع وبشكل ملحوظ في العام التالي، بوصفها نتيجة طبيعية لما حدث من تغيير كبير في مستويات الأجور والرواتب في هذا العام من جهة، فضلاً عن الأهمية النسبية الكبيرة لهذه الفقرة في تكوين الإنفاق التشغيلي من جهة أخرى، وقد استمرت هذه النفقات بالارتفاع على مدى السنوات اللاحقة تقريبا على الرغم من بعض التراجعات البسيطة، لتسجل أعلى مستوى لها في عام 2015، إذ بلغت حوالي 49278260,5 مليون دينار، ثم عاودت للانخفاض مرة أخرى حيث سجلت في عام 2016 حوالي 46947205,9 مليون دينار، وذلك بسبب الانخفاض الذي حدث في أسعار النفط والذي أدى بدوره الى انخفاض الإيرادات النفطية وبالتالي انخفاض الإيرادات العامة مما أدى الى حدوث عجز في الموازنة العامة وهذا الوضع دفع الحكومة الى اتباع سياسة التقشف المالي بغية تقليص الفجوة بين الإيرادات والنفقات العامة مما أدى الى تخفيض النفقات التشغيلية .

سابعاً: تأثير سياسة التقشف المالي على الإنفاق الاستثماري:

في نظرية التحليل الاقتصادي الكلي الشركات تضيف لرصيدا من رأس المال طالما ان كل إضافة لرأس المال تزيد من مستوى الأرباح، أي ان الشركات تضيف لرصيدا من رأس المال طالما ان معدل العائد المتوقع من مشروع استثماري يفوق تكلفة اقتراض او استخدام الأرصدة المطلوبة (سعر الفائدة) لأنشاء المشروع، وهذا السلوك يعبر عن العلاقة العكسية بين الاستثمار وسعر الفائدة، إذ ان الإنفاق الاستثماري ما هو الا ذلك النوع من الإنفاق على السلع الرأسمالية والتي تتمثل بالمكائن والآلات والمباني الجديدة والاضافات الى المباني القديمة، كما يتضمن التغيير في المخزون السلعي، فانه بهذا يمثل مكون فعال من مكونات الطلب الكلي حيث انه اي تغيير في الإنفاق الاستثماري يؤدي الى تغيير في دالة الطلب الكلي وهذا ينعكس على الناتج الكلي، ومن خلال الشكل (4) يتوضح ذلك:

الشكل (4) أثر التغيرات في عرض النقود على الإنفاق الاستثماري



المصدر: د. محمود حسين الوادي واخرون، الاقتصاد الكلي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009، ص(127).

اذ يؤدي انخفاض الإيرادات العامة الى حدوث عجز في الموازنة العامة، مما يؤدي الى اجبار الحكومة على اتباع سياسة التقشف المالي عن طريق تقليص عرض النقود من خلال استخدام احدى أدوات السياسة النقدية غير المباشرة (معدل الخصم، عمليات السوق المفتوحة، نسبة الاحتياطي الالزامي)، فإذا قام البنك المركزي بطرح كمية من السندات عن طريق عمليات السوق المفتوحة، سوف يؤدي ذلك الى انخفاض اسعار تلك السندات بسبب زيادة كميتها، وبفعل العلاقة العكسية بين سعر السند وسعر الفائدة فان انخفاض اسعار السندات سوف يؤدي الى ارتفاع اسعار الفائدة مما يدفع الافراد الى زيادة طلبهم للنقود لأغراض المعاملات

وبالتالي انخفاض عرض النقد، حيث ان هذا الوضع سوف يؤدي الى تخفيض الانفاق الاستثماري بسبب وجود العلاقة العكسية بين اسعار الفائدة والاستثمار. (يوليو وبوجين، 1974: 19_21).
 نلاحظ من خلال الشكل (4) ان الاقتصاد يتوازن عند تقاطع دالة الطلب الكلي ($AD=C+I$) مع دالة العرض الكلي المتمثلة بالدخل القومي عند نقطة التوازن (E)، فان انخفاض عرض النقود سوف يؤدي الى تقليل الدخل لدى الافراد والشركات مما يدفعهم الى تفضيل الاحتفاظ بالسيولة بدلا من الاستثمار في الأصول مما يؤدي الى تقليل الانفاق الاستثماري وهذا يؤدي بدوره الى انخفاض دالة الطلب الكلي الى ($AD1=C1+I1$) مما يؤدي الى انخفاض الناتج الكلي من (Y الى $Y1$) وانتقال التوازن الى نقطة (E1). (يوليو وبوجين، 1974: 21_22).

ولإثبات ذلك رياضيا: نفترض ان دالة الاستهلاك قبل انخفاض الدخل هي $C=20+0.75Y$

$$Y = \frac{C+I}{1-MPC} \quad \text{وان الاستثمار } I=30 \text{ وبما ان الدخل التوازني يساوي}$$

$$Y = \frac{20+30}{1-0.75} = \frac{50}{0.25} = 200 \quad \text{اذن الدخل التوازني هو}$$

$$C=20+0.75(200)=170 \quad \text{ولايجاد الانفاق الاستهلاكي نعوض قيمة (Y) في دالة الاستهلاك (C)}$$

$$Y=C+S \quad \text{ولايجاد الادخار}$$

$$200 = 170+S$$

$$S=200-170 = 30$$

$$Y = \frac{20+(30-10)}{0.25} = 160 \quad \text{ولبيان أثر انخفاض الدخل بسبب اثار سياسة التكشف المالي على الانفاق الاستثماري نفترض انخفاض الانفاق الاستثماري الى (10) مثلا}$$

$$C=20+0.75(160)=140$$

$$S=160-140=20$$

اذ نلاحظ ان استقرار معطيات النمو والاستقرار ولاسيما عبر تحليل هيكل اتجاهات النفقات العامة يعد مدخلا مهما في تحديد مدى فاعلية السياسة المالية في الوصول الى أهدافها، ففي سياق هيكل النفقات العامة فإن قراءة البيانات الخاصة بحجم النفقات الاستثمارية في العراق توضح انها سجلت حوالي 4623224,1 و18508543,7 مليون دينار، في عامي 2003 و2004 ثم انخفضت الى 11691784,7 مليون دينار، في عام 2005 ويعزى ذلك الانخفاض الى مشكلة اختناقات الإنتاج في العديد من القطاعات بفعل إفرازات الأوضاع الأمنية أثناء عامي 2005 و 2006 ، فان الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على عوائد صادرات النفط كانت وراء ذلك أثناء عام 2009، في الفترة التي تلت هذه الفترة كانت هناك محاولات جادة لزيادة الإنفاق الاستثماري لكونه المحرك الرئيس في إنعاش جانب العرض السلعي وتكوين رأس المال الثابت وعلى الرغم من تحسنه لكن مقدار هذا النوع من الإنفاق إلى إجمالي النفقات العامة أثناء مدة الدراسة لم تتجاوز في أحسن حالاتها ما مقداره 71371813,3 مليون دينار، وذلك في عام 2013، ومن ثم ظلت الفجوة كبيرة بينها وبين النفقات التشغيلية حتى عام 2016.

الاستنتاجات:

- 1) يعد انخفاض أسعار المنتجات النفطية التي أدت الى انخفاض الإيراد النفطي الذي يشكل النسبة الأكبر من الإيرادات العامة السبب الرئيس في انخفاض الإيرادات العامة و حدوث حالة العجز في الموازنة العامة والذي أدى بدوره الى اجبار الحكومة على اتباع سياسة التكشف المالي.
- 2) ازدياد الاتفاق العسكري بسبب الحرب التي يخوضها العراق ضد الإرهاب أدى الى زيادة النفقات العامة والتي تزامنت مع انخفاض الإيرادات العامة بسبب انخفاض أسعار النفط مما أدى الى حدوث حالة عجز في الموازنة العامة مما دفع الحكومة الى تطبيق إجراءات سياسة التكشف المالي.
- 3) ازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أدى الى توسع حجم المؤسسات الحكومية ومن ثم ازدياد عدد العاملين فيها مما أدى الى زيادة الاتفاق التشغيلي على تلك المؤسسات مما أدى الى زيادة الاتفاق العام ومن ثم حدوث حالة العجز في الموازنة العامة مما أدى بالحكومة الى اتباع سياسة التكشف المالي.
- 4) ان تخفيض الاتفاق العام او زيادة الضرائب تؤثر وبشكل سلبي على النشاط الاقتصادي اذ ان زيادة الضرائب تعني اقتطاع جزء من الدخل المعد للاتفاق من قبل الافراد والشركات مما يؤدي الى انخفاض انفاقهم وبالتالي يؤدي ذلك الى تخفيض الطلب الكلي ومن ثم الناتج من جهة أخرى يؤدي وبصورة مباشرة تخفيض الاتفاق العام الى تخفيض الطلب الكلي بوصفه أحد المكونات الرئيسية للطلب الكلي ومن ثم يؤدي ذلك الى انخفاض الناتج ومن ثم تراجع مستوى النشاط الاقتصادي.
- 5) ان السياسة النقدية المتشددة لها اثار كبيرة على سعر الصرف، اذ ان قيام البنك المركزي باتباع سياسة نقدية اكثر تقييدا، من خلال استخدام احدى أدوات السياسة النقدية غير المباشرة (معدل الخصم، عمليات السوق المفتوحة، نسبة الاحتياطي الالزامي) مما يؤدي الى انخفاض الدخل لدى الافراد مما يؤدي الى انخفاض انفاقهم الاستهلاكي وهذا يؤدي الى انخفاض الطلب الكلي، مما يؤدي الى ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية بصورة مؤقتة وانخفاض أسعار الفائدة النقدية، مما يؤدي الى تخفيض معدل التضخم، اذ ان أسعار الفائدة الحقيقية المرتفعة سوف تجذب راس المال التمويلي من الخارج، حيث ان معدلات التضخم المنخفضة في الداخل تؤدي الى تخفيض أسعار السلع المحلية مما يؤدي الى زيادة القدرة التنافسية لها مع السلع الأجنبية وهذا يؤدي الى زيادة الطلب على السلع المحلية من قبل العالم الخارجي مما يؤدي الى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات، اذ نلاحظ مما تقدم ان السياسة النقدية المقيدة تؤدي الى تخفيض أسعار الصرف مما يؤدي الى زيادة الصادرات على حساب الواردات مما يؤدي الى حدوث فائض في ميزان المدفوعات، كذلك السياسة المالية المتشددة تؤثر على سعر الصرف، اذ ان قيام الحكومة باستخدام احدى أدوات السياسة المالية ولتكن زيادة الضرائب بغية تحقيق فائض في الموازنة العامة او بهدف تقليل عجز الموازنة العامة، وبذلك فان السياسة المالية تعمل شأنها شأن السياسة النقدية المقيدة، على تخفيض الطلب الكلي وانخفاض النشاط الاقتصادي وهبوط معدل التضخم، مما يؤدي الى انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بأسعار السلع في الخارج مما يؤدي الى زيادة الطلب على السلع المحلية وهذا يؤدي بدوره الى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات مما يؤدي الى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات.

التوصيات:

- 1) ضرورة معالجة مشكلة اعتماد العراق على مصدر واحد وهو المنتج النفطي كمصدر لتمويل الموازنة العامة من خلال العمل على تنويع الاقتصاد من خلال وضع استراتيجيات من قبل صناعات القرار مع التعاون مع الجهات الحكومية المختصة تعمل على إيجاد مصادر أخرى للإيرادات العامة لتمويل الموازنة الحكومية.
- 2) العمل على تخفيض الاتفاق العسكري تدريجيا بعد الانتهاء من الحرب ضد الإرهاب وذلك لتقليل الفجوة بين حجم الإيرادات والنفقات العامة.
- 3) إعطاء الحرية للقطاع الخاص في التدخل في النشاط الاقتصادي وذلك سوف يؤدي الى التخفيف من الأعباء التي تتحملها الحكومة في تسيير النشاط الاقتصادي مما يؤدي الى تخفيض النفقات العامة وبالتالي تقليل حجم العجز الحاصل في الموازنة العامة.
- 4) العمل على تفعيل الضرائب غير المباشرة على السلع الكمالية لتحقيق إيرادات تعمل على تخفيض الفجوة بين النفقات والإيرادات العامة كذلك تخفيض الاتفاق على الأنشطة التي لا تدر بالعائد وتحويل ذلك الاتفاق الى المشاريع التي يمكن من خلالها تحقيق إيرادات تعمل على تمويل عجز الموازنة العامة.

5) العمل على استخدام أدوات السياسة النقدية والمالية على المدى القصير فقط لمعالجة أزمة معينة لان استمرار تطبيق اجراءات السياستين يؤدي الى اثار ضارة على النشاط الاقتصادي كذلك الاستمرار في تخفيض سعر الصرف سوف يؤدي الى انخفاض قيمة العملة المحلية مما يؤدي الى تخفيض ثقة الافراد فيها.

قائمة المصادر:

1. بول كروجمان، انهوا هذا الكساد الآن، ترجمة أميرة احمد امبابي، ط1، دار هنداوي للنشر والتعليم والثقافة، القاهرة، 2015، ص (47_49).
2. بول سامويلسون وآخرون، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، ط1، الدار الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1995، ص(632).
3. بوجين أ.د يوليو، النظرية الاقتصادية الكلية، تعريب د. محمد رضا العدل ود. حمدي رضوان عبد العزيز، ط3، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة_ مصر، 1974، ص(19_21).
4. جيمس جوارتيني، ريجاردا ستروب، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، تعريب د. عبد الفتاح عبد الرحمن، د. عبد العظيم محمد، ط1، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999، ص(309_311).
5. حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، ط1، دار الشروق للطباعة، القاهرة، 1998، ص(82_84).
6. رفعت المحجوب، المالية العامة، ط1، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1990، ص(60).
7. طاهر الجنابي، دراسات في المالية العامة، ط1، دار الكتب، بغداد، 1990، ص (102).
8. طالب محمد عوض، مدخل الى الاقتصاد الكلي، ط1، المكتبة الوطنية، عمان_ الاردن، 2004، ص(227).
9. عبد القادر محمد عبد القادر، د إيمان عطية ناصف، اتجاهات حديثة في التنمية، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص (11 – 13).
10. فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، ط2، دار جدارا للكتاب العالمي، عمان الأردن، 2007، ص (204).
11. محمد طاقة، ود. هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص(47).
12. مايكل روس، نقمة النفط: كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم، ترجمة محمد هيثم نشواتي، ط1، دار الكتب القطرية، قطر، 2014، ص (63_70).
13. محمود محمد داغر، الأسواق المالية مؤسسات أوراق بورصات، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، رام الله، فلسطين، 2005، ص (20).
14. مظهر محمد صالح، التضخم المستهدف: هل يحقق الاستقرار في معدلات الصرف، ورقة بحثية قدمت الى: ندوة تفعيل الاقتصاد العراقي، بغداد: بيت الحكمة، 2001، ص (36_38).
15. هيل عجمي الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ، 2013، ص(267-281).
16. هشام محمد صفوت العمري، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية، ط1، ج2، مطبعة التعليم العالي، بغداد، 1988، ص(161).
17. هشام محمد صفوت العمري، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية، ط1، ج1، مطبعة التعليم العالي، بغداد، 1988، ص(48).



المصادر الأجنبية:

18. Michael Wickens, A Dynamic General Equilibrium Approach Macroeconomic, Theory, 2008, p (322).
19. Glahe, Fred. R. Macroeconomics theory and policy, New York, 1977, p (326).
20. Dr.R.Cauvery, Dr. UK. Sudha Nayak, Monetary Economics, New Delhi, 2000, p (134).
21. Reuben A: Kessel and Armen A. Alchina, Effects of Inflation, Gournal of Political Economy, 1962, p (521).
22. John Lodewijks, Mehdi Monadjemi, Money and Monetary Policy in an Open Economy, ed 1st, 2015, p p (40-43).
23. J.M. Keynes, General. Theory of Employment, Interest, and Money, New York: Harcourt 1936, p (96).
24. Austerity Measures, How and Why They Were Used in the United States, Europe and Greece, By Kimberly Amadeo, 2017, p(3),WP, IMF.
25. George, Osborne, Austerity policies do more harm than good, 2010,p(6), IMF study.
26. The IMF Admits It Was Wrong About Keynesianism, by Eric Zuesse, 2013,p(7), WP, IMF.

النشرات والتقارير:

27. وزارة المالية، الاموال العامة، تنفيذ الموازنة.
28. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة السنوية، 2003.
29. البنك المركزي العراقي، تقارير سنوية (2004_2016).



Financial austerity in Iraq causes and effects on economic performance indicators

Abstract:

The Iraqi economy faces complex economic challenges that threaten the prospects for growth and stability in the short and medium term, The decrease in oil revenues on which Iraq is based in financing its total expenditure, both operational and investment, led to the emergence of a deficit in the government budget, As the global oil price crisis affected the revenues of the Iraqi government negatively, especially as this negative impact coincided with the increase in military spending resulting from Iraq's war against terrorism, Which led to the Iraqi government to implement austerity measures were to reduce public spending on several projects, which are less important compared to projects that are of great importance in the economy, the application of austerity policy led to negative effects on indicators of economic performance was a decrease in public spending And the increase in taxes that led to a decrease in the income prepared for spending by individuals and thus a decrease in aggregate demand, The Central Bank's adoption of a tight monetary policy through the reduction of loans granted to commercial banks led to a decrease in cash reserves at commercial banks, which led to a reduction in total loans granted to projects owned by individuals and consequently led to a decline in the level of economic activity.

key words: Financial austerity, The reasons for financial austerity, Financial austerity raised.